



Iraq Foundation

المعهد العراقي

المعهد العراقي

شبكة المدافعين عن حقوق الانسان

التقرير السنوي لواقع حقوق الانسان في العراق

للفترة من شباط ٢٠٠٧ – شباط ٢٠٠٨



Iraq Foundation

المعهد العراقي

مقدمة التقرير: -

في الوقت الذي يتطلع فيه العالم اجمع والعراقيون بشكل خاص الى اعلاء شأن حقوق الانسان فان التمتع بها لازال امرًا يتعرض الى العديد من الانتهاكات المتكررة والمتوالية نتيجة لتفاقم الوضع الامني بالرغم من انسيابية انحسار وتيرة العنف ومشاهد المواجهات المسلحة والحد من كابوس العنف والانفلات الامني وتقليص عمليات الاقتتال الطائفي والقتل على الهوية والتهجير القسري , فان العديد من الحقوق لا تزال عرضة للانتهاك جراء العمليات الارهابية والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في استهداف المواطنين من الرجال والنساء والاطفال ومن مختلف شرائح المجتمع المختلفة , كما ان للعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الجيش والشرطة الوطنية والقوات المتعددة الجنسية دور كبير في التأثير على تمتع المواطن بحقوقهم المكفولة قانونيا ودستورياً , وعلى كافة الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية والامنية والانسانية والقضاء على كافة اشكال التمييز والعنف والحد من انتقاص حقوق المواطنين المنصوص عليها في القوانين والاعراف الدولية والقوانين المحلية والوطنية بما ينسجم مع معايير حقوق الانسان الدولية

وفيما يلي نقدم عرض موجز لأهم الانتهاكات :-



أولاً:- المرأة

بالرغم من تعدد القوانين والتشريعات الوطنية والدولية التي تنادي بحماية حقوق المرأة ولا سيما المرأة العراقية على وجه الخصوص الا الواقع العملي يشير الى عدم تمتعها بالحد الأدنى من هذه الحقوق نتيجة للانتهاكات المتعددة الصور والاشكال التي تتعرض لها والتي يمكن تناولها بالشل التالي :-

- **حق الزواج وحرية الاختيار:-** تلعب الاعراف والتقاليد العشائرية والاجتماعية والثقافية دورا كبيرا في الحد من فرص تمتع المرأة بحقوقها وحرمانها من بعض الامتيازات التي ينعم بها الرجل , حيث لازالت المرأة العراقية تعاني من المشاكل المتعلقة بحق اختيار الزوج وخضوعها الى العديد من حالات الزواج بالاكراه بالرغم من وجود النصوص القانونية المحلية والدولية التي تحرم ذلك حيث يمنح قانون الاحوال الشخصية العراقي المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ حقوقا للمرأة معينة في اطار الزواج والعيش في كنف العائلة, فموضوع (النهوة) هو احد انواع الاكراه بالزواج الذي ما زال يحد من حق المرأة في الزواج في ظل الاعراف والتقاليد الاجتماعية المتأنية من غياب سلطة القانون وسيطرة نظام العشيرة التي تتعدى تطبيقاتها على قرارات المحاكم فلازالت هناك العديد من العشائر التي تمنع زواج المرأة من خارج ابناء عشيرتها او يشترط احيانا موافقة ابناء عمومته او ربما ابناء العشيرة من المقربين , فيما لو ارادت المرأة الزواج بشخص آخر



Iraq Foundation

المعهد العراقي

من عشيرة اخرى , وتنتشر هذه الحالة في المناطق الريفية على نطاق واسع ولا يخلو مجتمع المدينة من ذلك بصورة نهائية بل توجد هناك حالات اخرى.

كما تشير العديد من التقارير الى وجود حالات اخرى من انتهاك حق المرأة في اختيار الزوج والتعسف في اجبارها على الزواج بطريقة ما يسمى ب(الفصلية) حيث تعتبر المرأة وسيلة للتراضي بين عشيرة وأخرى فيما لو قتل احد افراد تلك العشيرة او تلك حيث تكون المرأة وسيلة للتراضي بتقديم امرأة او امراتين كهدية للعشيرة الاخرى ليحل السلام فيما بينهما على حساب إنسان وحقوقه , اضافة الى المواثيق والاعراف الدولية والقوانين المحلية .

● **المساواة وعدم التمييز:** - لازالت المرأة العراقية تعاني من عدم المساواة مع الرجل في العديد من مجالات الحياة المختلفة ولا سيما في المجال السياسي فبالرغم من تبؤها لمقاعد البرلمان الا انه هناك مجالات اخرى محرومة من هنا المرأة كالمجالس المحلية في بعض المحافظات حتى وان وجد فانها توجد بنسبة قليلة جدا لا تكاد تسد واقع وأهمية المرأة ولا تتساوى هذه النسب في المجالس الاخرى. فبالرغم من ان العراق يعتبر من البلدان المتقدمة في منح المرأة حق الانتخاب والترشيح والمشاركة السياسية في اوسع ابوابها , الا انها لا زالت غائبة بصورة فاعلة في تقلد المناصب القيادية في الحكومة والاحزاب السياسية .



لا يميز الدستور العراقي و القوانين العراقية الوطنية ولا القوانين والتشريعات الدولية بين المرأة الريفية وغيرها من النساء الا ان الواقع العملي والاجتماعي أفرز هذه التسميات كونها تعيش في ظروف انسانية واجتماعية واقتصادية صعبة , حيث تعاني المرأة الريفية من سلب علني لحقوقها نتيجة سريان العديد من الاعراف والتقاليد السائدة في مجتمعها المحيط بها.

وتنتشر ظاهرة الأمية نتيجة حرمانها من التعليم اساساً او منعها من اكمال دراستها في سن مبكر وتفضيل تعليم الذكور على الاناث لانشغالها بالاعمال المنزلية المتعددة وتربية الاطفال والاعمال الزراعية

● **الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي:** تشير العديد من التقارير الى تعرض المرأة العاملة الى جريمة الاغتصاب والتحرش الجنسي من قبل العاملين معها او من قبل رب العمل او نتيجة الخطف او الاعتقال اضافة الى جرائم غسل العار نتيجة الوضع الامني المتدهور والعنف المجتمعي حيث لا توجد احصائيات معتمدة في هذا المجال نتيجة لارتكاب هذه الاعمال بسرية تامة خوفاً من عواقب المجتمع والعائلة والعشيرة والاساءة الى سمعتها حيث تعتبر جريمة الاغتصاب بحد ذاتها مجلبة للعار سواء كان ذلك للمرأة او العائلة او العشيرة, بالرغم من وجود عدد من حالات البغاء والسمسرة التي تتم بالعلن في العديد



Iraq Foundation

المعهد العراقي

من المدن العراقية الا انه لا توجد صورة واضحة عن مساحة هذه الممارسات في المجتمع.

ففي احد الاحياء الشعبية في بغداد الذي يمتاز بالكثافة السكانية والفقر والامية تنتشر بيوت الحي القديمة ذات المساحات الصغيرة والمتلاصقة لدرجة تكاد بعض شرفات ونوافذ المنازل تلتصق ببعضها ونتيجة لتوسع المنطقة وتلاحمها مع المحلات التجارية ادى هذا الاختلاط المباشر والعميق بين اصحاب المحلات والمعامل وروادها من المتبضعين ومع سكنة هذه الاحياء الفقيرة الشعبية الى تدهور الواقع الانساني والاجتماعي والاخلاقي هناك, حيث يمارس العديد من سكنة هذه الاحياء البغاء والدعارة والسمسرة بشكل يكاد ان يكون علنياً وبدون اي تحفظ وامتهانها من قبل البعض كمهنة متوارثة تبدأ مع الاطفال وتستمر معهم لتنتقل بمراحلها العمرية لغاية سن الشيخوخة ولكلا الجنسين, ويعمل الاطفال على جلب الزبائن من اصحاب المحلات والمكاتب التجارية وروادها لترتكب ابشع صور الانتهاكات لحقوق الانسان.

وترتكب العديد من هذه الحالات نتيجة لضغط الاهل لغرض كسب المال وجعلها وسيلة للانتفاع العائلي. وتشير التقارير الى ان هناك عدد من النساء ممن كبرن في السن يحاولن استغلال الفتيات الصغيرات واستدرجهن الى بيوت الدعارة بحجة مساعدتهن.



Iraq Foundation

المعهد العراقي

كما اشارت بعض التقارير الى قيام القابلات المأذونات ممن يقمن باعمال غير مشروعة كالا جهاز و اعادة البكاره من خلال ترهيب الضحية من حجم المشكله مقابل مبالغ ضخمة تعجيزية وبالتالي يتم اقتناع الضحية بالعمل معهم في بيوت الدعارة مقابل عمولة السمسة عن كل ضحية.

حيث اضافت احدى القابلات الماذونات بانها تجري اسبوعيا حوالي (١٦) عملية اجهاض لفتيات متورطات بعلاقات غير شرعية مقابل مبلغ (\$٥٠٠) واربع عمليات اعادة بكاره شهريا مقابل (\$٢٥٠) . فيما تتعرض عدد من فتيات العوائل الفقيرة نتيجة عملهن في جمع النفايات المعدنية والبلاستيكية او العمل في تنظيف البيوت والمعامل الصغيرة الى الاغتصاب من قبل رفاقهن من الصبيان والشباب وعادة ما تقوم الفتيات باخفاء الموضوع فليجنن الى القابلات لغرض اعادة بكارتهن ونتيجة لعدم توفر السيولة النقدية المكلفة فانهن يستسلمن للعمل مع القابلات وامتھان ممارسة البغاء والدعارة مقابل مردود مادي بسيط. وتروي احدى معلمات مدرسة ابتدائية ان احد الاشخاص اقام علاقة مع اربع معلمات في المدرسة عازبات من نفس المدرسة من دون ان تعلم اية واحدة منهن بالامر وادعى بانھ ثري جداً ويرغب بالزواج منهن والعيش في (دبي) فاقنتن بالذھاب معه الى البصرة جنوب العراق لغرض السفر الى (دبي) حيث تم بيع ثلاثة منهن الى



عصابة الاتجار بالنساء فيما تمكنت الرابعة من الهرب والعودة الى بغداد وفضح الجاني.

● **العنف الاسري:** تدعو القوانين والمعاهدات الدولية المتعددة كافة الى نبذ جميع اشكال وصور العنف المنزلي والدعوة الى احترام كيان الاسرة , الا ان واقع الحال يشير الى ارتفاع نسبة ممارسات العنف المنزلي في المجتمع العراقي واصبح امرا شائعا وفي المجتمعات الريفية والمدنية على حد سواء وان المرأة هي الضحية الاولى والأكبر ولا تكاد هذه الظاهرة التي تهدد كيان الاسرة وهدم مستقبلها تطال العديد من الاسر العراقية في الريف والمدينة على حد سواء, حيث يشكل العنف المنزلي نسباً عالية سواء كان ذلك بين الزوجين او من قبل الاباء لابنائهم , ويأتي انتشار هذه الظاهرة الى زيادة ضغوطات الحياة التي تدفع الابوين الى ممارسة هذه الظاهرة وازدياد العبء المنزلي على المرأة والعادات والتقاليد التي تعطي الرجل السلطة الابوية المطلقة داخل الاسرة اضافة الى قلة الوعي والثقافي الاسري وانعكاساته على الظروف الداخلية للعائلة.

● **قتل النساء:** ازدادت في الالونة الاخيرة ظاهرة قتل لنساء في العراق ولا سيما في محافظة البصرة على وجه الخصوص حيث

تشير الاحصائيات الواردة من الجهات الامنية في البصرة الى ان اكثر من ١٠ - ١٥ حالة قتل تحصل شهريا في مدينة البصرة ومن مختلف



الطوائف الدينية وبدم بارد وترمى جثثهن في الطرقات والمزابيل مع قتل اطفالهن احياناً حيث ان عدد النساء اللواتي قتلن خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي ٢٠٠٨ تجاوز (٢٠) ضحية، وقد اشار العاملون في دائرة الطب العدلي في المحافظة الى ان نسبة كبيرة من الجثث التي تصل اليهم هي من النساء المقتولات وتشير مصادر الدائرة الى ان هناك اكثر من (١٣٣) امرأة تم قتلهن خلال عام ٢٠٠٧،

وبالرغم من ذلك فان اسباب القتل متعددة منها ما يحددها القاتل نفسه بطرق مختلفة سواء بالكتابة على جسد الضحية بانها فاجرة او سيئة السمعة، وقد تاتي اسباب القتل الى العادات والتقاليد العشائرية وغسل العار، حيث لازالت العادات والتقاليد العشائرية تسيطر على المجتمع من خلال امتناع وتباهي عشيرة الضحية بقتلها اذا تم القتل غسلاً للعار وتترك الجثة مرمية في ثنايا دائرة الطب العدلي، فيما تؤكد عدد من منظمات المجتمع المدني والناشطات النسويات ان اغلب عمليات استهداف النساء التي تجري في البصرة يقوم بها متطرفون تحت مبررات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر متسترين ومتخذين من شعارات ليست من الاسلام بشيء، ففي احدى ضواحي مدينة العشار علق على احد جسور المارة الرئيسية لافتة تقول ((اذا خرجت شعرة من رأس امرأة في شارع عام فقد شاركت في قتل)) ولافتة أخرى مكتوب عليها ((نحذر من التبرج والسفور لان في ذلك مخالفة



لجميع الاديان السماوية وقد اعذر من انذر)) وفي هذا تحريض واضح على القتل.

• الحرية الشخصية وحرية ممارسة الدين او عدم ممارسته:-

لا زالت المرأة العراقية تعاني من بعض الضغوطات سواء كان ذلك من قبل المجتمع او العادات والتقاليد السائدة او من قبل التهديدات والعنف المتأني من عمل الجماعات المسلحة بمختلف اشكالها وصورها , حيث تتعرض العديد من النساء الى الابتزاز والتهديد بالقتل او الخطف مالم ترتدي الحجاب كون ذلك يعد تعديا على التعاليم الدينية والاخلاقية, فالطالبات الجامعيات هن اكثر الفئات اللواتي يتعرضن الى مثل هذه المضايقات ويتم تهديدهن الى عدم دخولهن الى الجامعة او استطاعتهن تأدية الامتحان مالم يتم تغطية رؤوسهن ويسري هذا الحال على جميع النساء من مختلف مكونات الشعب العراقي بقوماته واديانه دون تمييز. كما تعاني الموظفة العراقية احيانا نفس الشئ في عدد من دوائر الدولة ويلزمهن رؤسائهن بالعمل او زملائهن بارتداء الحجاب اثناء العمل .

تشير عدد من المصادر الى الواقع المرير للمرأة في مناطق الاهوار جنوب العراق نتيجة لصعوبات الحياة القاسية وعدم توفر سبل العيش الاساسية المنصوص عليها في جميع اتفاقيات حقوق الانسان, كالمياه



Iraq Foundation

المعهد العراقي

الصالحة للشرب والصرف الصحي والعناية الطبية أضف الى ذلك
إنتقاء اتلتعليم خصوصا للنساء وإجبارهن على الزواج المبكر.

ثانياً:- الطفل:-

يدفع الطفل العراقي الثمن باهظا نتيجة للاحداث اليومية التي يمر بها
العراق التي لا تكاد تخلو من العنف والدمار والقتل وانتهاك صارخ
لحقوق الانسان بوجه عام ولا سيما حقوق الطفل بوجه خاص ,
فازدياد اعداد الاطفال اليتامى واطفال الشوارع وازدياد العنف ضدهم
سواء في البيت او المدرسة امرا يدعو الى القلق على واقع الطفولة في
العراق التي باتت تهدد حياتهم النفسية والتعليمية والمعيشية والمجالات
الاخرى. وباتت الامراض السرطانية بوجه خاص عاملا خطيرا يهدد
حياتهم في ظل ظروف صحية ومعيشية صعبة حيث تنتشر هذه
الامراض في المناطق الوسطى والجنوبية على وجه التحديد بشكل
ملفت للنظر نتيجة للحروب والاسلحة المتعددة والمواد السامة
والظروف البيئية السيئة والدمار الذي لحق بالمنشآت الحيوية والمدنية
هناك.

- **الحق في الرعاية الصحية:** في المنطقة الجنوبية التي تشمل
محافظة البصرة وذي قار والعمارة والمثنى نشهد ازدياد اصابة
الاطفال بامراض سرطان الدم وسرطان الغدد اللمفاوية وبنسب مختلفة
في الوقت الذي تعاني عائلات الاطفال المصابين بهذا المرض الفتاك



من الفقر الشديد وانخفاض المستوى المعيشي والاقتصادي لها حيث لا يكادون يملكون قيمة الدواء المقدم لاطفالهم ولا يستطيعون تغطية نفقات تكاليف السفر من محافظة الى اخرى حيث يتركز العلاج في محافظة واحدة الا وهي محافظة البصرة , كما تعاني معظم مستشفيات هذه المحافظات الى النقص الشديد في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية للاطفال المصابين بمرض السرطان. وفي محافظة النجف تنتشر الامراض السرطانية بشكل متفش وبعده حي الانصار الذي يقع ضمن الاحياء الجنوبية للمحافظة من الاحياء الاكثر تائرا بهذا المرض حيث تشير التقارير الاولية الى ان اول حالة تم تسجيلها كانت في عام ١٩٩٨ اما آخرها فقد كان خلال شهر شباط من العام الحالي ٢٠٠٨ , فقد اثبتت التقارير الى انه توجد في احد الازقة في الحي المذكور (١٣) اصابة بمرض السرطان التي تنوعت بين سرطان الدم وسرطان الغدة اللعابية وسرطان الكبد والقولون وسرطان الثدي عند النساء اضافة الى سرطان الرئة المستفحل بشكل كبير. وان معظم الاصابات قد تركزت في الزقاق (٣٢) من الحي المذكور.

● **عمالة الاطفال:-** تلعب الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة دورا اساسيا في رفاهية وسعادة المجتمع وتطوره بمختلف فئاته ومكوناته المختلفة الا ان الطفل في العراق بدا وكأنه نزل الى معترك الحياة في سن مبكرة بعد ان طلق طفولته وترك مقاعد الدراسة نتيجة لظروف متعددة دفعته الى طلب الرزق وسد العوز المادي الذي تعانيه عوائلهم



حيث تعد عمالة الاطفال في العراق من الظواهر السلبية والمؤلمة المنتشرة في المجتمع وبمختلف الاعمار وتتنوع الاعمال بين بيع اكياس النايلون في اسواق الخضروات والشوارع العامة , جمع العلب المعدنية الفارغة واكوام الازبال , دفع عربات حمل المواد الصغيرة والكبيرة احيانا , صبغ الاحذية في المقاهي والمطاعم , محلات صيانة وتصليح السيارات والمولدات الكهربائية وبين المكائن والمعدات الكبيرة والصغيرة , ولا تكاد مدينة عراقية تخلو من انتشار هذه الظاهرة بالرغم من دعوات العديد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في العراق من تفشي هذه الظاهرة ومساوئها على المجتمع بصورة عامة والطفل بصورة خاصة , فيما تعد ظاهرة التسول من الظواهر الشائعة في الشوارع والساحات العامة في العديد من المدن والمحافظات العراقية.

ثالثاً: واقع السجون والمعتقلات:- الحجز – الاعتقال التعسفي –

التعذيب – المعاملة السيئة:-

لاتزال اعداد المعتقلين المحتجزين في العراق بتزايد مستمر سواء كان ذلك من قبل افراد الجيش او الشرطة الوطنية او القوات المتعددة الجنسية بالرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة لاعدادهم, وتشير العديد من التقارير الى ان الوضع في عدد من السجون والمعتقلات لا تتسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان كونها مكتظة بالاعداد الكثيرة قياسا بمساحة السجون والمعتقلات وعدم تصنيف الموقوفون



Iraq Foundation

المعهد العراقي

والمحكومون حسب الفئات العمرية او نوع الجريمة او التهمة المنسوبة اليه, كما ان العديد من هذه المعتقلات تفتقر الى وسائل العناية الصحية ومقومات النظافة العامة, كما ان الوضع العام للسجون والمعتقلات بصورة عامة فهو مزرّي وخطر أحيانا وان رداءة البنى الأساسية لها غير مستوفية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

● خلال شهر شباط ٢٠٠٧ تم تسجيل عدد من الحالات السلبية في سجن مديرية شرطة بلد- محافظة صلاح الدين ومراكز الشرطة في محافظة النجف منها انعدام وسائل التدفئة كليا في السجن وارتفاع نسبة الرطوبة ورداءة نوعية الطعام وضعف الإنارة وعدم توفر الشروط الصحية وكثرة النفايات والرائحة الكريهة, كما يعاني عدد من الموقوفين من طول فترة بقائهم في السجن من دون عرض أوراقهم التحقيقية الى المحاكم المختصة, وعدم تمكن أهاليهم من زيارتهم. اما في محافظة المثنى تشير التقارير الى ان عدم توفر الرعاية الطبية الجيدة بالرغم من وجود كادر طبي الا انه غير ملتزم بجدول الخفارات (المواعيد المحددة) وعدم توفر الأطباء الاختصاصيين لعدد من الأمراض الجلدية والنفسية والباطنية كما ان الحصص الدوائية المخصصة من دائرة الصحة غير كافية أحيانا ولا تصرف بالشكل الصحيح وعدم حصول الموقوفين والمحكومين المصابين بالأمراض المزمنة بالأدوية اللازمة, كما ان عدد من السجناء لم تنظم لائحة تبين



Iraq Foundation

المعهد العراقي

حقوق السجين وقواعد الانضباط وطرق طلب المعلومات وطرق تقديم الشكاوى.

• أشارت احدى منظمات المجتمع المدني في ميسان من خلال تقرير زيارتها الى السجن المركزي في المحافظة خلال شهر كانون الاول /٢٠٠٧ الى العديد من الحالات الايجابية التي تقوم بها ادارة السجن المركزي هناك الا انها وجدت عدد من الحالات السلبية التي تتمثل في عدم تناسب حجم القاعات التي يقطنها النزلاء حيث ازدحام القاعات وقتلتها وعدم توفر الاسرة للنوم ووجود رطوبة الارضية وحرارتها , اضافة الى عدم فصل السجناء المدنيين عن السجناء الجنائيين.

رابعاً: - الوضع الامني(الجماعات المسلحة والقتل العشوائي

للمدنيين):-

يعد الوضع الامني خلال الاشهر الاخيرة من عام ٢٠٠٧ جيداً نسبياً قياساً الى الاشهر الاولى من السنة ذاتها كما انعكس ذلك على بداية عام ٢٠٠٨ حيث ان خطة فرض القانون قد ساهمت بشكل كبير في اشاعة الاستقرار وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين ولا سيما ابناء العاصمة بغداد الا ان هذا لا يمنع من وجود العديد من الخروقات الامنية ولا سيما في عدد من المحافظات الساخنة كبغداد وسامراء وديالى والموصل والبصرة وغيرها من المحافظات الاخرى ولو بصورة اقل , فقد استمرت العديد من حالات القتل والاختطاف التي



Iraq Foundation

المعهد العراقي

تنفذها الجماعات المسلحة وقد كان للاعلاميين و الاكاديميين والاطباء و ابناء الاقليات النصيب الاكبر من هذه الاعمال الاجرامية والوحشية

● حيث تعد محافظة ديالى من المحافظات الملتهبة خلال عام ٢٠٠٧ وقد سجل الوضع الامني فيها العديد من الاعتداءات التي تعرض لها المواطنين من قبل الجماعات المسلحة , نتيجة انتشار حالة الفوضى في عموم المحافظة حيث قامت احدى الجماعات المسلحة خلال شهر نيسان من العام ذاته بوضع قائمة باسما عدد من الاشخاص المطلوبين لاسباب طائفية في موقف سيارات الاجرة في بعقوبة وتحديد اسعار هؤلاء الاشخاص الدولار وقد تم تصفية العديد منهم بدم بارد .

● وفي يوم الثلاثاء ٢٩/كانون الثاني/٢٠٠٨ تعرضت السيارة التي تقل كادر قناة الفرات الفضائية الى الانفجار بعبوة ناسفة ناسفة في منطقة الرفيعات في بلد / سامراء مما ادى الحادث الى مقتل المصور (علاء عبدالكريم قاسم) والسائق (علاء عاصي حريجة) في الحال فيما نقلت المراسلة (ف.م.س) الى المستشفى القريب للعلاج بعد اصابتها بجروح بليغة في ساقها واحترق السيارة التي تقلهم.

● لايزال الاكاديميون العراقيون والاطباء وذوي الكفاءات والمبدعين عرضة للقتل والتهجير والاختطاف في مناطق مختلفة في العراق دون تمييز بالرغم من ملاحظته بصورة مباشرة في مدينتي بغداد والبصرة الا ان الامر لا يكاد يخلو في المحافظات الاخرى ولو بنسبة اقل مما



Iraq Foundation

المعهد العراقي

ادى الى عزوف العديد من اساتذة الجامعات والاطباء الاختصاصيين عن العمل والانتقال الى اماكن اخرى داخل العراق وربما الهجرة الى الخارج خوفا من عمليات التهديد والقتل والاختطاف والابتزاز.

● لا تزال ظاهرة الثأر العشائري التي تحكم المجتمع وفق العادات والتقاليد سارية في العديد من المدن العراقية وعلى نطاق واسع بالرغم من وجود القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية والانظمة الديمقراطية التي تجعل من الجميع متساوون امام القانون بغض النظر عن اللون والجنس والدين والمذهب والقومية او الاتجاه السياسي , حيث مازالت مسألة الشروع بالقتل والأخذ بالثأر تحدث بكثرة في المجتمع العشائري والقبلي الذي لا يؤمن بسلطة القانون وتسعى الى الانتقام وقتل الاخرين من خلال لجوء عدد من العشائر الى هذه الظاهرة في حل النزاعات والمشاكل بعيدا عن سلطة القانون والدولة, ففي شهر آب من العام الماضي ٢٠٠٧ وفي مدينة بعشيقة في محافظة الموصل قام اولاد المجنى عليه (ح.م.ح) الذي قتل عام ١٩٩٨ بقتل الجاني بعد مرور قرابة ١٠ سنوات على ارتكاب الجريمة الاولى مما ادى الى اعادة حالة الاقتتال من جديد بين افراد العشيرتين نتيجة لظاهرة الثأر العشائري التي يسقط جرائمها عدد من الابرياء.

● ويتعرض موظفو الدولة من قضاة وموظفين حكوميين وافراد الشرطة لاعمال قتل متعددة في تاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٧ قامت مجموعة مسلحة باعتراض سيارة مدنية في منطقة الركة جنوب سامراء تقل ٥



Iraq Foundation

المعهد العراقي

مدنيين بعد اطلاق النار عليهم واقتادتهم الى جهة مجهولة بعد ان قامت بتقييد ايديهم وعصب عيونهم تم قتل اثنان منهم احدهم القاضي(ص.ع.ح) والمواطن (ف.ي) فيما اطلق سراح السائق بعد التحقق من عمله , ومن الجدير بالملاحظة ان الجماعات المسلحة تستهدف جميع الموظفين في دوائر الدولة دون استثناء حيث ان كل موظف يتم اختطافه من قبلهم فانه سوف يقتل وينفذ بحقه الحكم بصفته مرتدأ حسب تعبير الفتوى الدينية التي تؤمن بها تلك الجماعات وقد تم تسجيل اكثر من (٩) حالات لضحايا عمليات الخطف في هذه المنطقة للفترة مابين ٢٢/١١/٢٠٠٧ ولغاية ١٤/١٢/٢٠٠٧ وتم العثور على (٦) جثث من الضحايا الابرياء ولم يعرف مصير الباقين وكان (٥) من بين الجثث الست التي تم العثور عليها هي لموظفين في دوائر الدولة.

● ولا تزال التفجيرات والإستهدافات المدنية منتشرة في عدد من المدن في العراق, ففي تاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠٠٧ قامت الجماعات المسلحة بعدد من التفجيرات الدامية في قضاء سنجار والتي راح ضحيتها اكثر من ٢٥٠ شهيد و ٦٥٠ جريح اضافة الى المنازل التي تهدمت بفعل التفجيرات والتي تقدر ب(٥٠٠) منزل في منطقة القحطانية.

خامساً: - التهجير القسري:-

● لازالت هجرة العوائل من مناطق سكنها لاسباب متعددة مستمرة بالرغم من بدء خطة فرض القانون في شهر شباط ٢٠٠٧ وقد اشارت



Iraq Foundation

المعهد العراقي

التقارير وبشكل مركز الى معاناة هذه العوائل من سوء تقديم الخدمات والرعاية المقدمة من الحكومة على كافة الاصعدة , ففي محافظة البصرة حيث يوجد عدد كبير من العوائل المهجرة من معظم المحافظات العراقية تسكن في ظروف معيشية مأساوية من اجل توفير لقمة العيش لافرادها بعد ان فقدت عدد منها فرد او اكثر نتيجة القتل او الاصابة, وتعد هذه الظاهرة عامل رئيسي في انتشار ظاهرة البطالة بين مختلف الفئات العمرية اضافة الى ترك الاطفال والشباب لمدارسهم وترك الكبار لوظائفهم.

• تعاني العوائل النازحة الى محافظة ميسان من سوء تقديم الخدمات الصحية بالرغم من اصابة العديد من افراد هذه العوائل بالامراض المزمنة والامراض المستعصية وان عدد منهم يعانون من حالات العوق , وشح المياه حيث ان التجهيز بالماء يتم اسبوعيا من قبل دائرة ماء المحافظة وعدم كفاية المساعدات الغذائية والعينية التي توزع على سكان المخيم كذلك عزوف مديرية تربية ميسان عن اعطاء النتائج الامتحانية للطلبة النازحين في مدارسها في الوقت الذي تطالبهم بوثائقهم المدرسية من المناطق التي نزحوا منها وخاصة طلبة المرحلة النهائية. اضافة الى معاناتهم من عدم تمكنهم من الحصول على مفردات البطاقة التموينية.

• وفي محافظة الموصل حيث يسكن اكثر من (٨٠٠) شخص من ابناء الشبك لاسباب طائفية منذ عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٧ في المناطق



Iraq Foundation

المعهد العراقي

المفتوحة والقرى البعيدة عن مركز المحافظة حيث , يتعرض العديد منهم في طريقهم الى مركز المحافظة للعمل والدراسة الى القتل والتعذيب من قبل الجماعات المسلحة نتيجة غياب دور السلطة وعد نشر قوات الشرطة لتأمين الطرق الخارجية التي يسلكها هؤلاء المواطنين, وتؤكد عدد من المصادر الى استهداف شريحة الشباب دون سن ٣٥, مما زاد نسبة البطالة في صفوف المواطنين مكن ابناء الشبك الذين يمتنعوا عن النزول الى المدينة خوفاً على حياتهم.

سادساً:- ممارسات افراد الجيش والشرطة والقوات المتعددة

الجنسية:-

يقوم افراد الجيش والشرطة والقوات المتعددة الجنسية بسوء استخدام السلطة الممنوحة إليهم, والإعتداء على حياة المواطنين , وذلك يعود الى تكوين القوات العسكرية الحكومية على أسس مختلفة منها طائفية ودينية ومذهبية او نتنتيجة للممارسات الخاطئة التي يرتكبونها في ظل الوضع الامني السائد في البلد.

● تشير المصادر الواردة من محافظة ديالى الى قيام العديد من افراد الشرطة وقوات الجيش بالاعتداء على المواطنين مما يؤثر ذلك سلباً على الاستقرار الامني في المدينة ويؤدي الى خلق المشاكل واثارة للفوضى حيث تعتبر ديالى من المحافظات التي توجد فيها مختلف مكونات المجتمع العراقي بقومياته واديانه ومذاهبه, ففي شهر كانون



Iraq Foundation

المعهد العراقي

الثاني ٢٠٠٨ قامت قوات التدخل السريع في مدينة بعقوبة باعتقال عدد من الباعة المتجولين وباعمار مختلفة بين ١٠ - ١٨ سنة ثم وجدت جثثهم في اليوم الثاني مرمية وعليها اطلاقات نارية , اما خلال شهر شباط ٢٠٠٨ فقد قامت قوات الشرطة في المقدادية باعتقال امرأتين وبصحبتهما طفل صغير وتم العثور على جثتيهما فيما بعد, وفي قضاء بلدروز قام افراد احدى دوريات الشرطة باطلاق النار على مجموعة من المواطنين جالسين في سيارة اجرة على الطريق العام بين مدينتي بلدروز وكنعان بحجة انهم قاموا بمواجهة مجموعة مسلحة وقتل هؤلاء المواطنين اثناء المواجهة.

● بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٧ وفي الساعة السابعة مساء كان المواطن (أ). ع.أ) عائدا بسيارته الخاصة برفقة امرأتين من اقاربه من محافظة دهوك تعرضوا الى اطلاق العيارات النارية من دورية تابعة للجيش العراقي عند تقاطع النوران في المنطقة الواقعة بين قضاء الشخان وناحية بعشيقة دون سابق انذار, علما بان الدورية لم تعطي اية اشارات تحذيرية وقد اصابته الإطلاقات النارية الضحية في مناطق الراس وأعلى الصدر ولم يتسنى لذوي الفقيد معرفة الجهة التي تنتمي اليها الدورية العسكرية التي ارتكبت الحادث.

● في ١٢/١١/٢٠٠٧ اقتحمت مجموعة مسلحة حرم مدرسة (ابو جعفر المنصور) الواقعة في منطقة المحطة على طريق بغداد - سامراء



Iraq Foundation

المعهد العراقي

وبحدود الساعة الثامنة والنصف صباحا بفتح النار داخل المدرسة الامر الذي ادى الى مقتل احد المدرسين وجرح مدرسين اخرين.

● بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٧ قامت القوات المتعددة الجنسية بقتل سائق سيارة اسعاف يعمل في دائرة صحة نينوى /شعبة الاسعاف الفوري وزميله اضافة الى احتراق السيارة في الساعة الثانية عشرة من ليلة ٦-٧/١٠/٢٠٠٧ في منطقة حي الكرامة عندما كان متوجها الى منطقة حي الخضراء في الساحل الايسر لغرض اسعاف طفلة اصيبت بضيق التنفس من قبل القوات المتعددة الجنسية.

سابعاً:- حقوق الاقليات وممارسة الشعائر الدينية:-

لايزال العديد من ابناء الاقليات العرقية والدينية في مناطق مختلفة من العراق ولا سيما في بغداد والموصل والبصرة عرضة للهجمات والتهديد بالقتل والقتل المتعمد احيانا من قبل الجماعات المسلحة والتي تعمل تحت عدة مسميات سواء كانت الاسلامية منها او غيرها ولعل الهجمات المركزة على دور العبادة من الكنائس والاديرة والجوامع من اكثر المتضررين في الوقت الذي تعاني منه النساء من ابناء هذه المكونات من العديد من المضايقات سواء كان ذلك في العمل او الدراسة او الشارع , مما ادى الى ترك العديد منهم الى ترك منازلهم وأعمالهم ومصالحهم ووظائفهم واللجوء الى محافظات اخرى اكثر استقرارا او الهجرة الى خارج العراق.



● تشير عدد من المصادر الى استهداف عدد من دور العبادة ولا سيما الكنائس والاديرة في مدينة الموصل حيث تعرضت عدة كنائس الى الاعتداء بالعبوات الناسفة وفي يوم واحد هو ٦/ كانون الثاني /٢٠٠٨ منها (كنيسة مريم العذراء) و(كنسية مار بولص) و (دير الراهبات المونيكيات الكاترينات) و (دير بنات مريم الكلدانيات) اضافة الى (كنسية الطاهرة في منطقة الشفاء) التي تعرضت الى الاعتداء بسيارة مفخخة في ١٧/كانون الثاني /٢٠٠٨ من قبل الجماعات المسلحة , وقد ادت هذه الهجمات الى اصابته هذه الكنائس والاديرة بأضرار مادية جسيمة.

كما اشارت بعض التقارير الى تعرض معابد الايزيديين في منطقة الشيخان / الموصل في ١٥/٢/٢٠٠٧ الى الحرق من قبل الجماعات المسلحة بدافع الترهيب واثاعة حالة من عدم الاستقرار والشعور بالامن والامان.

● اشارت بعض المصادر الى تدخل بعض افراد الجماعات المسلحة المنطوية تحت غطاء الدين في الاعتداء على الحريات العامة للمواطنين ومحاولة تطبيق بعض الفتاوي والاجتهادات الشخصية , ففي محافظة البصرة تشير التقارير الى هجرة عدد من العوائل المسيحية هربا من البطش وطلبا للامن والامان . وكذلك اضطرار عدد من النساء المسيحيات الى ارتداء الحجاب مكرهات خوفا من بطش الجماعات المسلحة في المدينة.



● يعاني ابناء الطائفة الايزيدية من عمليات التهجير القسري من مناطق سكناهم في مدن سنجار والشيخان والحمدانية في محافظة الموصل حيث ترك اكثر من (١٢٠٠) طالب وطالبة من طلبة المعاهد والكليات في جامعة الموصل وموظفي دوائر الدولة الاخرى بسبب التهديدات من قبل الجماعات الارهابية المسلحة وحرمانهم من الاستمرار بالدوام بعد ان اكمل البعض منهم الدراسة في اقليم كردستان الا ان العديد منهم واجه مشكلة الاجراءات الروتينية الادارية التي تثبت درجاتهم الامتحانية ومتعلقاتهم الاخرى لذا فقد العديد منهم طريقة اثبات مستواهم العلمي وتحصيلهم الدراسي مما ضاع على الكثيرين فرصة النجاح في الدور الاول .

ثامناً:- ذوي الاحتياجات الخاصة:-

● تشير العديد من القوانين الوطنية الى ضرورة الاهتمام بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وان تكفل الدولة توفير الرعاية الصحية والترفيهية لهم وتوفير فرص العمل للقادرين على ذلك وتهيئة عدد من المؤسسات والمصحات المعنية بهذا الامر الا ان واقع الحال يشير الى عدم وجود مؤسسة او قسم خاص في المستشفيات لتوفير هذه الخدمات بالشكل الذي يوفر لهذه الشريحة العناية بالصحة العقلية والنفسية حيث يلاحظ عدد من المرضى يجوبون الشوارع بدون مأوى لهم وبدون أي حماية لهم من الاعتداءات المتنوعة والمتكررة و بسبب هذه الحالة يتعرض المرضى عقلياً الى اشد انواع الاذى



Iraq Foundation

المعهد العراقي

الجسدي وتعرض الكثير منهم الى اعمال القتل بسبب الاشتباه بهم او عدم التزامهم بالتحذيرات الموجهة اليهم من قبل هذه قوات الجيش والشرطة والقوات المتعددة الجنسية . فيما يتعرض البعض منهم الى الاستغلال من قبل بعض الاشخاص في العمليات الارهابية والتسول و تتعرض بعض النساء المتخلفات عقليا الى الاستغلال الجنسي في كثير من الحالات نتيجة عدم وجود الحماية لهم .

تاسعا: واقع الخدمات البلدية والصحية والبيئية:

• الواقع الصحي:-

يعاني الواقع الصحي في العراق من حالة واسعة من الفوضى نتيجة لسوء تقديم الخدمات للمواطنين لعدة اسباب منها تأثير الجانب الامني والنقص الكبير في الكوادر الطبية والمهنية العاملة والنقص الشديد في الامدادات الطبية اضافة الى الانتهاكات التي تتعرض لها الكوادر الطبية بشكل عام, ويعد تناقص اعداد الاطباء والكوادر الطبية من المشاكل الرئيسية التي يواجهها القطاع الصحي في العراق مما قد ينعكس هذا الامر بشكل واضح الى انهيار المؤسسات الصحية وزيادة معاناة المواطن العراقي.

- فبالرغم من معاناة الواقع الصحي في العراق من مختلف الازمات وعلى الاصعدة كافة الا ان المواطن هو الضحية اذ تعاني العديد من المستشفيات من عدم استقبال الحالات الطارئة خصوصا بعد انتهاء



Iraq Foundation

المعهد العراقي

الدوام الرسمي واثناء فترة المساء حتى صباح اليوم التالي ففي ٧/شباط/٢٠٠٨ تعرض احد الاطفال بحروق بنسبة لا تقل عن ٥٧% من جسده فاضطر ذويه الى نقله الى اقرب مؤسسة صحية وبالرغم من توجهه الى أكثر من ٤ مستشفيات حكومية وأهلية الا أنها لم تقدم له ابسط الاسعافات الاولية, وبعد عدة ساعات من التجوال الليلي والمعاناة الصعبة في ظل الظروف الامنية التي تمر بها العاصمة بغداد إستقبلته مستشفى البرموك التعليمي , الذي بدوره يعاني من أبسط مقومات النظافة وتوفير العناية السليمة.

- تعاني العديد من المراكز الصحية في بغداد وعدد من المحافظات الاخرى من سوء تقديم الخدمات للمواطنين نتيجة الاهمال الشديد التي تعاني منها تلك المراكز وغياب دور الرقابة والاشراف وقلّة التجهيزات الطبية حتى وان كانت البسيطة منها المتمثلة بالكفوف الطبية ومواد الاسعافات الاولية البسيطة اضافة الى ادوات التعقيم والاجهزة الطبية الاخرى.

• الواقع البيئي:-

تعاني المدن العراقية بصورة عامة من ظاهرة التلوث البيئي منذ عقود طويلة في ظل حكومات دمرت الواقع البيئي من خلال الحروب والمغامرات العسكرية التي لم تجلب سوى النفايات والدمار البيئي والتي رافقها انعدام الثقافة البيئية للمواطن بشكل عام اضافة الى



Iraq Foundation

المعهد العراقي

اسباب جغرافية وسياسية واقتصادية أخرى , مما أدى الى زيادة المشاكل البيئية المتراكمة والمتداخلة والتي لا يمكن عدها او حصرها كتاوث المياه وشحتها وانعدام المناطق الخضراء وانبعاث الغازات السامة من عوادم السيارات والمولدات المستعملة في المنازل والمحلات التجارية والساحات العامة نتيجة لتعطل المنظومة الكهربائية والتي تدفع بها الى عنان السماء بشكل كبير وواسع , إضافة الى رمي النفايات في الانهار والساحات العامة والشوارع والأزقة , وبالتالي فان المواطن العراقي سوف يدفع الثمن غالياً على حساب صحته وبيئته في ظل غياب الإجراءات القانونية الرادعة والثقافة الصحية والبيئية التي تساهم بشكل كبير في زيادة مخاطر التلوث البيئي.

- تعد الطبقات الاجتماعية الفقيرة من اكثر المتضررين من سوء تقديم الخدمات الصحية والعناية بالبيئة المحيطة بهم حيث تشير التقارير الى معاناة اهالي منطقة باب السور في مدينة بلد / محافظة صلاح الدين التي تعيش فيها اكثر من ٥٠٠ عائلة من سوء الخدمات والاهمال في معظم مفاصل الحياة الضرورية نتيجة الاضرار الصحية والبيئية الناتجة من ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتجمع المياه الاسنة والثقيلة وانتشار نباتات القصب والردي الناتج عن مرور مبزل حقلي نفذ بطريقة غير صحيحة ويمتد عمر هذه المعاناة الى اكثر من ١٠ سنوات وقد ادى هذا الحال الى غرق عدد من الشوارع وازقة المنطقة اضافة



Iraq Foundation

المعهد العراقي

الى اصابة منازل المواطنين بالاضرار كتصدع الجدران وارتفاع نسبة الرطوبة وسقوط عدد من السقوف وبالتتالي ترك تلك المنازل من قبل ساكنيها , كما يعاني اهالي المنطقة من العديد من الامراض الجلدية والامراض البكتيرية وتلوث مياه الشرب نتيجة تعرض الانابيب الناقلة للصدأ والتآكل والكسر.

- تعاني العديد من المدن العراقية من سوء تقديم الخدمات ولا سيما الماء الصالح للشرب ففي محافظة النجف اشارت التقارير الواردة اليها الى الوضع المأساوي والخطير الذي يعاني منه المواطن في العديد من المدن والقرى التابعة للمحافظة حيث بات المواطن يخشى وبشكل مباشر من الاصابة بالامراض والابوئة حيث يلجأ عدد من المواطنين الى استعمال ماء البرك والأنهار للاستخدام اليومي وكمصدر رئيسي لماء الشرب بالرغم من صعوبة الحصول عليه باستخدام المضخات الكهربائية لهذا الغرض.

- كما تشير المصادر الواردة من حي الانصار في مدينة النجف ايضا الى تردي الوضع الخدمي والبيئي والصحي بشكل واضح حيث تنعدم خدمات الصرف الصحي وعدم توفر المياه الصالحة للشرب بسبب قدم الشبكات واختلاط الماء الصالح للشرب بمياه الصرف الصحي, وتعد الورش غير المرخصة والمعامل المنتشرة في المنطقة من اهم مصادر التلوث البيئي نتيجة لانبعاث السموم والغازات منها.



Iraq Foundation

المعهد العراقي

- يعاني اهالي قضاء سنجار من الوضع الانساني المتردي في ظل
القتل على الهوية والهجرة داخل المحافظة وخارجها وانعدام الحركة
العمرانية والخدمية , ويقع القضاء في شمال غرب العراق وبمحاذاة
الحدود السورية وتتعهد فيه الخدمات التعليمية و الصحية والبلدية
والبيئية , بالرغم من وجود عدد من المراكز الصحية التي لا تسد حاجة
القضاء نتيجة لانعدام صالات الولادة وصالات العمليات والاطباء
الاختصاصيين حيث يخضع القضاء الى ادارتين اقليم كردستان
والحكومة المركزية مما ادى الى عدم تقديم الخدمات من اية جهة
حكومية.